PERDANA
INTERNATIONAL JOURNAL OF ACADEMIC RESEARCH
eISSN: 2600-9463

CONSTITUTIONAL PROTECTION OF THE RIGHT TO INFORMATION ACCORDING TO THE PERSPECTIVE OF ISLAMIC JURISPRUDENCE

الحماية الدستورية لحق الحصول على المعلومات وفق منظور الفقه الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة

Abdalla Alteniji[1], Muhannad Sulaiman Alyahyaee[2] & Mohammad Naqib Hamdan[3]

[1] (*Corresponding author*). Master Student, Faculty of Social Sciences and Humanities, University Teknologi Malaysia (UTM). dibba.uae@hotmail.com
[2] Ph.D Student, Faculty of Social Sciences and Humanities, University Teknologi Malaysia (UTM). genev1111@hotmail.com
[3] Senior Lecturer, Faculty of Social Sciences and Humanities, University Teknologi Malaysia (UTM). mohammadnaqib@utm.my

Vol. 13. No. 1
April Issue
2022

Abstract
The study aimed to recognize the importance of constitutional protection, as well as to clarify the right to information in accordance with the perspective of Islamic jurisprudence, and the study relied on the descriptive analytical approach, and the comparative approach, to reveal the importance of constitutional protection of the right to information, where the problem of the study was in the constitutional framework of the right to information, and also concluded that the exercise of the right to information is the right of the people and the government to educate them to do so.

Keywords: *Constitutional, Protection, Right, Information, Jurisprudence.*

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الحماية الدستورية، وأيضا توضيح حق الحصول على المعلومات وفق منظور الفقه الإسلامي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، للكشف عن أهمية الحماية الدستورية لحق الحصول على المعلومات، حيث تمثلت إشكالية الدراسة في الإطار الدستوري لحق الحصول على المعلومات. وأيضا توصلت على أن ممارسة الحق اطلاعا على المعلومات هو حق للشعب وعلى الحكومه توعيتهم لذلك.

الكلمات المفتاحية: الدستورية، الحماية، الحق، المعلومات، الفقه.

مقدمة

يحظى مفهوم حق الحصول على المعلومات أهمية بالغة خاصة في عصر التكنولوجيا، والتواصل الإنساني، والحضاري بين الشعوب والأمم، واعتبرت مسألة تحديد الطبيعة الشريعة والقانونية من أكثر الموضوعات التي نالت الاهتمام من قبل الفقهاء، والعلماء، والباحثين، ومن الواضح أن الدستور وضع لضمان الحقوق، والحريات العامة، وبالتالي إن الشرعية الدستورية هي الضمان الأعلى لجميع الحقوق، وتبين أحكام الدستور بأنه يكفل حق الحصول على المعلومات كسائر الحقوق الأخرى، وإضافة إلى ذلك احتوائه على مبادئ تضمن الحماية الجنائية لها.

ومن هنا يمكن القول أن موضوع الحق في المعلومات له مكانة لا جدال فيها ضمن موضوعات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، حيث أن هذا الحق لا يعتبر حاجة المواطن فقط، وإنما تعد هذه الحقوق حاجة أساسية لأية حكومة ترغب في إثبات شفافيتها، وبالتالي إن إصلاح الدول، وجعلها أكثر فعالية وكفاءة وشفافية يعتبر ركن أساسي من أركان الحكم الرشيد، والصالح، حيث لا بد من توفير المعلومات، وتسهيل الحصول عليها لتحقيق الأهداف المرجوة.[١]

إشكالية الدراسة

إن حق الحصول على المعلومات حق من الحقوق والحريات الرئيسية التي كرسها الدستور، وذلك ضمن المواثيق، والمعاهدات الدولية، لذلك بات من الضروري وضع إطار قانوني لضبط حق الحصول على المعلومة، وضمان ممارسة هذا الحق بروح المسؤولية، والمواطنة الملتزمة لتعزيز الانفتاح على الإدارة، ومحيطها، وأيضا للشفافية، ومحاربة الفساد، وترسيخ ثقافة الحكومة الراشدة مع ضرورة الإبقاء على بعض الاستثناءات التي يجب عدم الإفصاح عنها.[٢]

مما سبق أمكن للباحث صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

١. ما الإطار الدستوري لحق الحصول على المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
٢. ما إطار الفقه الإسلامي لحق الحصول على المعلومات؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في قيمة مناقشة الحماية الدستورية لحق الحصول على المعلومات، حيث أن الدستور منح

[١] الزكراكي، محمد علي، (٢٠١٩)، الحق في الحصول على المعلومة، مجلة القانون والأعمال، العدد (٤٧)، ص٨-٢٣.

[٢] طالب، محمد جابر، (بدون سنة نشر)، حق الحصول المعلومات كحق من حقوق الإنسان، كلية القانون، جامعة القادسية، ص١.

تقرير حقوق الأفراد، والحد من السلطة المطلقة للحكام في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يعزز أهمية مبدأ العلانية، والشفافية، والمحاسبة في الأعمال والأنشطة التي تمارسها الدولة، وتحقيق الديمقراطية، وأيضا سبقت الشريعة الإسلامية كل النظم الحديثة والقديمة، وكل الحضارات إرساء مبدأ المكاشفة، والمحاسبة، والشفافية كأصل عام ملزم لأي سلطة إدارية في إدارة الشؤون العامة للمواطنين داخل البلد.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة نحو ما يلي:

١. التعرف على الحماية الدستورية لحق الحصول على المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢. بيان الحق الحصول على المعلومات في الفقه الإسلامي.

منهج الدراسة

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي في محاولة التعرض على بعض النصوص الفقهية والدستورية المتعلقة بحق الحصول على المعلومات، وذلك من خلال تحليلها، ودراستها، وبيان مدى أهميتها في الحق على الحصول على المعلومات، وأيضا المنهج المقارن للمقارنة بين الدستور في دولة الإمارات العربية المتحدة، والفقه الإسلامي.

المبحث الأول: الحماية الدستورية لحق الحصول على المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة

تمهيد وتقسيم

يقصد بالحماية الدستورية هو التأكد من توافر الضمانات المقررة في الدستور بشأن مبدأ دستوري ما، أو حق من الحقوق الدستورية، حيث أن فرض احترام تلك المبادئ، والحقوق على مؤسسات، وأجهزة الدولة كافة، وكفالة تطبيقها، وهذا يعني الآليات المقررة في الدستور لكفالة ممارسة الحقوق والحريات.[٣] وهذا ما سوف نلقى عليه الضوء فى المطالب الآتية :

أ. المطلب الأول: الحماية الدستورية .

ب. المطلب الثاني: حق الحصول على المعلومات من ناحية قانونية.

المطلب الأول: الحماية الدستورية

تناول الدستور في دولة الإمارات العربية حقوق الإنسان من ناحية الحقوق والالتزامات على الأفراد، وهذا

[٣] عبد النعيم، أسامة أحمد، (٢٠١٤)، الحماية الدستورية لحرية التعاقد، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، مصر، ص١٦.

على المستوى الدولة، حيث أن هذه الحقوق والالتزامات تهدف إلى حماية القيم الإنسانية، والحقوق الأساسية التي تتصف بالشمولية، حيث نجد ان أساسها في الشرائع السماوية، وأيضا في المواثيق والاتفاقيات الدولية، ومن هذه الحقوق والمواثيق، والاتفاقيات الدولية التي تحدر حمياتها هي حق المعرفة، أو الحق في الحصول على المعلومات، وتداولها، والذي لها وجود سند في كافة المواثيق، والاتفاقيات الدولية.[٤]

وبالتالي حظي حق الحصول على المعلومات باعتراف واسع داخل الأنظمة القانونية لكثير من دول العالم، التي سارعت للإعلان إلى مبدأ علانية أنشطة وأعمال الدولة من خلال تشريعات، وقوانين بدأت تتشكل في القرن الثامن عشر، لتصل في نهاية المطاف إلى الحقوق الدستورية.[٥]

المطلب الثاني: حق الحصول على المعلومات من ناحية قانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المتتبع للقوانين والدراسات التي استهدفت موضوع حق الحصول على المعلومات، تبين بعدم وجود اتفاق على استخدام مصطلح واحد للتعبير عن هذه الفكرة، بل هناك وجود أنظمة استخدمت مصطلح "حرية المعلومات" للتعبير عن فكرة الحصول على المعلومات، ومنها من استخدمت مصطلح "الحق في المعلومات"، والبعض الآخر استخدم مصطلح "الحق في الحصول على المعلومات"، ومن الأنظمة من لم يستخدم مصطلح المعلومات بل استخدمت عوضاً عنه مصطلح الوثائق الإدارية، ولكن في النهاية كانت كل هذه المرادفات تؤدي إلى معنى واحد وهو حق الحصول على المعلومات.[٦]

ويرى الراعي[٧] أن حق المواطن في الحصول على المعلومة ينصرف إلى حقه في السؤال عن أي معلومة، وأن يتلقى الإجابة بناءً على ذلك بصورة أو بأخرى سواء بشكل مكتوب أو مطبوع أو في أي قالب آخر سواء من الحكومة أو البرلمان أو القضاء شريطة أن يلتزم بحدود القانون.[٨]

ويعرّف الفقه القانوني المصري الحق في الحصول على المعلومات بأنه: "تمكين المواطن من مصادر المعلومات والأخبار والإحصاءات والاستفسار عنها، والاطلاع على كافة الوثائق الرسمية غير المحظورة، وذلك

---

[٤] دويب، حسين صابر، (٢٠١٥)، النظام القانوني لحرية الحصول على المعلومات: دراسة مقارنة، دار النهضة، القاهرة، مصر، ص١٢٤.

[٥] العنبي، رضوان، وصمري، سمير، (٢٠١٧)، التأصيل الفقهي والقانوني لحق الحصول على المعلومات، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد (٢٠)، ص٨٩-٩٩.

[٦] العليوي "الدعجة"، عمر محمد سلامة (٢٠١١)، حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر.

[٧] الراعي، أشرف فتحي (٢٠١٠)، حق الحصول على المعلومات: دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الثقافة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

[٨] الراعي، أشرف فتحي (٢٠١٠)، مرجع سابق

دون عائق يحول بينه وبين حرية تدفق المعلومات أو يحول دون تكافؤ الفرص بينه، وبين زملاءه في جميع الصحف".[٩]

وإن الحق في الحصول على المعلومات يتميز تعريفه العام، والشامل بعدة مميزات، على النحو التالي.[١٠]

١. يعد هذا المفهوم هو مفهوم ديمقراطي مطلق، لا يمكن أن يتقلص أو يتسع وفقاً للأطر النسبية للأنظمة السياسي المختلفة أو الثقافات المتباينة.
٢. أن الحق في الحصول على المعلومة يمتد إلى كافة المواطنين في المجتمع دون تمييز أو تفرقة بين هؤلاء الأفراد.
٣. ممارسة هذا الحق ينطوي على أسلوبين: الأول مباشر يمارسه الفرد بالاقتراب من مصادر المعلومات واستقاءها مباشرة والاطلاع عليها، والثاني غير مباشر يمارسه الفرد من خلال تلقيه للمعلومات من وسائل الإعلام والوسائط المختلفة.
٤. يجب أن تفسر عبارة المعلومات على نحو واسع بحيث تتضمن جميع الوثائق التي تحتفظ الهيئة العامة بها بصرف النظر عن الحالة التي تحفظ فيها "وثائق، أشرطة، تسجيلات الكترونية.. إلخ)، مصدرها وتاريخ وضعها أو إنتاجه، وكذلك يجب أن يمتد التفسير إلى المعلومات المصنفة سرية التي تطلقه الهيئة العامة على المعلومة، بل يتوجب إخضاعها للفحص من قبل هيئة خاصة تكون لها صلاحية النظر في الطعون المقدمة من قبل الجمهور للتأكد من مدى سريتها وعدم جواز كشفها للجمهور.
٥. حيث يتضمن تفسير عبارة "الهيئات العامة" جميع فروع ومستويات الحكومة التي تشمل الوزارات المكونة لهذه الأخيرة، والمجالس المنتخبة والهيئات والمؤسسات العامة، ويتضمن التفسير كذلك الهيئات القضائية والتشريعية، وهيئات القطاع الخاص التي تملك معلومات مهمة ذات مساس بالمصالح العامة كالبيئة والصحة على سبيل المثال.

المبحث الثاني: حق الحصول على المعلومات في الفقه الإسلامي

تمهيد وتقسيم

قد وضع الإسلام أسس وقواعد متينة لتولي، وتقلد المناصب مهما كان حجمها صغيرة أم كبيرة، وهي مسؤولية وأمانة، إذا أسيء استغلالها، تحولت إلى مصائب وكوارث تصيب صاحبها، وتمتد آثارها إلى الشعوب والأوطان. فتالي المنصب تكليف وليس تشريف وهذا سوف نلقى عليه الضوء فى المطالب الآتية:

أ. المطلب الأول: نشأة حق الحصول على المعلومات في الفقه الإسلامي.

---

[٩] عبد الحميد، أشرف رمصان (٢٠٠٤)، حرية الصحافة: دراسة تحليلية في التشريع المصري والقانون المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

[١٠] الطاهر، زعباط (٢٠١٤)، حق الحصول على المعلومة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، الجزائر.

ب. المطلب الثاني: الآليات العملية في الحصول على المعلومات من المنظور الفقهي.

المطلب الأول: نشأة حق الحصول على المعلومات في الفقه الإسلامي

إن موضوع تداول المعلومات من منظور الفقه الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر، وعن النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال في الحديث عن أبي سعيد رضي الله عنه: "ألا لا يمنعن رجلاً مهابة الناس أن يقول بالحق إذا علمه".[١١]

وعندما خلق الله آدم وزوجه أسكنهما الجنة بطولها وعرضها ومُتعها وخيراتها، وأطلق يدهما في ذلك كله، ولم يستثن إلا شجرة واحدة. كانت بمنزلة قطرة من بحر أو حبة رمل في صحراء, حيث جاء الاستثناء كونه سيكون فيه إساءه للاستعمال, حيث يقول الله تعالى: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ الجَنّةَ وَكُلَا مِنهَا رَغَدًا حَيثُ شِئتُمَا وَلا تَقرَبَا هذه الشَّجَرَةَ فَتَكُونا مِنَ الظَّالِمِينَ".[١٢]

في المجتمعات الإسلامية عندما نسمع لفظ الحرية والتعبير نفهم منه الجواز عدم المنع، ولكن هذه أدنى درجات حرية التعبير والرأي في الإسلام, فالدين الإسلامي لم يقف عند هذا الحد بل جعل حرية الرأي سواء في طلب العلم الذي يشمل الحصول على المعلومات، أو في قول كلمة حق في وجه سلطان جائر، أو من خلال العبادات والمعاملات والجهاد. بحيث أصبح لا يتعد مجرد حرية رأي وتعبير. بل غدا وجوب النطق بالرأي الحق أو المطالبة به، وعدم كتمانه من خلال التعبير عنه والدعوة إليه بمختلف الوسائل.[١٣]

المطلب الثاني: الآليات العملية في الحصول على المعلومات من المنظور الفقهي

حارب الإسلام كل ما من شأنه أن يؤدي إلي الفتنة أو إلي الإضرار بالغير، وشرع من الأحكام ما من شأنه أن يعزز ويضمن احترام تشريعاته، ويساعد الناس على تنفيذها، والالتزام بها، ومثل هذه الترتيبات تعرف بالمؤيدات التشريعية؛ وهي كل ما يشرع من التدابير والتعزيزات من قبل الدولة أو الحكومة لحمل الناس على طاعة أحكام الشريعة الأصلية، ومن هذه المؤيدات.[١٤]

١. **مؤيدات تربوية:** وذلك بتربية الفرد تربية صالحة بغرس القيم النبيلة، والأخلاق الفاضلة في نفسه، التي تقيه من تداول ما يلحق الضرر به أو بغيره عاجلاً أو آجلاً، وربطت ذلك برباط إيماني عقيدي بما له

---

[١١] الألباني، محمد ناصر الدين (١٩٩٥)، سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج١، دار المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، حديث رقم ١٦٨.

[١٢] البقرة ،الآية ٣٥.

[١٣] الريسوني،، أحمد (١٩٩٩)، حرية الرأي والتعبير في الإسلام: المجالات والضوابط، مجلة نوافذ، العدد (٥)، ص٦-٧.

[١٤] عمر، عمر بن صالح (٢٠١٦)، حرية تداول المعلومات: رؤية فقهية، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، مجلد (٢٩)، العدد (٩٦).

من قوة مؤثرة على الاستجابة والامتثال، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾،[١٥] وذكرهم بأن الله لا يحب الفساد حتى يجتنبوه، فقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾.[١٦]

٢. **مؤيدات وقائية:** وذلك بوضع جملة من الموانع التي تمنع الفرد من تداول ما يلحق الضرر به أو بغيره عاجلا أو آجلا، حيث أمر الناس أن يتبينوا "فَتَبَيَّنُوا"،[١٧] وأن يقولوا حسناً "وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً"،[١٨] وألا يتجسسوا "وَلا تَجَسَّسُوا".[١٩]

٣. **مؤيدات رقابية:** وذلك بجعل الرقابة واجبة على كل فرد من أفراد المجتمع فيما يتداوله من معلومات، حيث قال تعالى ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنْكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾،[٢٠] وقال: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنْ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾،[٢١] والناظر في هذه النصوص الشرعية يلحظ عناية الشارع بالرقابة الخارجية دعما للرقابة الداخلية النابعة من ضمير المؤمن، لأن من الناس من يضعف عنده الوازع الديني، ولكنه يخشى محاسبة الناس وتوبيخهم، وفي ذلك منع لإشاعة الفاحشة، وسبيل لإيجاد مجتمع الفضيلة، وقد سبق الحديث عن مسؤولية الكلمة.

٤. **مؤيدات تأديبية:** وذلك بفرض عقاب عادل دنيوي وأخروي يتلاءم مع عظم المفسدة التي يسببها تداول المعلومات، فقد شرع الله تعالى– على سبيل المثال– عقوبة القذف، وهو نوع من تداول معلومات تتعلق بأعراض المسلمين دون إثبات، قال تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَداً وَأُوْلَئِكَ هُمْ الْفَاسِقُونَ﴾،[٢٢] وجعل التفوه بالكلمة لمضرة سببا في دخول جهنم، حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم: {وهل يكب الناس في النار علي وجوههم، أو على مناخرهم، إلا حصائد ألسنتهم}.

---

[١٥] القرآن. الأنفال: ٢٤.

[١٦] القرآن. البقرة: ٢٠٥.

[١٧] القرآن. الحجرات: ٦.

[١٨] القرآن. البقرة: ٨٣.

[١٩] القرآن. الحجرات: ١٢.

[٢٠] القرآن. آل عمران: ١٠٤.

[٢١] القرآن. آل عمران: ١١٠.

[٢٢] القرآن. النور: ٤.

وهكذا فإن الوصول إلى ممارسة هذا الحق في الاطلاع على المعلومات هو أمر مبني على توعية الشعوب من قبل الحكومات، ومدى رواج ثقافة الانفتاح ضمن الحكومة، ويتم ذلك من خلال تضمين النصوص القانونية مواد وأحكام واضحة تضمن إعلام الجمهور بحقه في الحصول على المعلومة داخل الحكومة، وحجم المعلومات المتاحة، وأسلوب ممارسته لهذا الحق، وإجراء حملات عامة تنظمها وسائل الإعلام على مختلف أنواعها، ومن أجل فكرة السرية لدى الحكومات المبنية على مواقف وممارسات طويلة، ويمكن الاشتراط على الهيئات العامة ضرورة ترتيب موظفيها وتدريبهم على حرية المعلومات، ويتم التركيز في هذا التدريب على أهمية حق المعلومات والاطلاع عليها، والآليات الإجرائية والعملية للوصول إلى المعلومات، وكيفية المحافظة عليها والحصول عليها بفاعلية. كما يجب أن يحدد مجال حماية المخبر، ونوع المعلومات التي يطلب من الهيئة نشرها.[٢٣]

الخاتمة

إن حق الحصول على المعلومات من الحقوق المهمة والأصلية التي كفلتها الشريعة الإسلامية والقوانين والتشريعات الدولية. حيث تجمع جميع هذه المعاهدات، والقوانين على أن هذا الحق هو حق إنساني أساسي يعمل على دعم حرية التعبير وتنمية مبادئ الديمقراطية، ولهذا تتناول هذه الدراسة الحماية الدستورية لحق الحصول على المعلومات من منظور الفقه الإسلامي.

وتعتبر حرية المعلومات إحدى أهم الحريات الأساسية التي كفلتها الشريعة الإسلامية، وكذلك أن دول العالم تولي الحماية والضمانات الكافية لتطبيق حق الحصول على المعلومات بشكل عملي على أرض الواقع من خلال سن القوانين والدساتير، والعمل على تحويل هذه القوانين لتطبيقات ملموسة.

المراجع

الركراكي، محمد علي. ٢٠١٩. الحق في الحصول على المعلومة. مجلة القانون والأعمال، العدد ٤٧، ص ٨-٢٣.

طالب، محمد جابر. د.ت. حق الحصول المعلومات كحق من حقوق الإنسان. كلية القانون، جامعة القادسية، ص ١.

عبد النعيم، أسامة أحمد. ٢٠١٤. الحماية الدستورية لحرية التعاقد. مصر: جامعة أسيوط، رسالة دكتوراه،

[٢٣] لعجال، منيرة، (٢٠١١)، الحق في الحصول على المعلومات في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، الجامعة الأفريقية، أدرار، الجزائر.

ص ١٦.

الراعي، أشرف فتحي. ٢٠١٠. حق الحصول على المعلومات: دراسة مقارنة. عمان، الأردن: دار الثقافة للطباعة والنشر.

الريسوني، أحمد. ١٩٩٩. حرية الرأي والتعبير في الإسلام: المجالات والضوابط. مجلة نوافذ، العدد ٥، ص ٦-٧.

الطاهر، زعباط. ٢٠١٤. حق الحصول على المعلومة. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، رسالة ماجستير.

عبد الحميد، أشرف رمصان. ٢٠٠٤. حرية الصحافة: دراسة تحليلية في التشريع المصري والقانون المقارن. القاهرة، مصر: دار النهضة العربية.

العليوي الدعجة، عمر محمد سلامة. ٢٠١١. حق الحصول على المعلومات في ضوء القانون الأردني رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧: دراسة مقارنة. مصر: كلية الحقوق، جامعة عين شمس، رسالة دكتوراه.

عمر، عمر بن صالح. ٢٠١٦. حرية تداول المعلومات: رؤية فقهية. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي، مجلد ٢٩، العدد ٩٦.

لعجال، منيرة. ٢٠١١. الحق في الحصول على المعلومات في القانون الجزائري. أدرار، الجزائر: الجامعة الأفريقية، رسالة ماجستير.

REFERENCES

'Abd Al-Hamid, Ashraf Ramsan. 2004. *Hurriyyah Al-Sihafah: Dirasah Tahliliyyah Fi Al-Tashri' Al-Misriyy Wa Al-Qanun Al-Muqaran.* Al-Qahirah, Misr: Dar Al-Nahdah Al-'Arabiyyah.

Al-Ra'iyy, Ashraf Fathiyy. 2010. *Haqq Al-Husul 'Ala Al-Ma'lumat: Dirasah Muqaranah.* 'Amman, Al-Urdun: Dar Al-Thaqafah Li Al-Tiba'ah Wa Al-Nashr.

Journal

Al-Rakrakiyy, Muhammad 'Aliyy. 2019. *Al-Haqq Fi Al-Husul 'Ala Al-Ma'lumah*. Majallah Al-Qanun Wa Al-A'mal, Al-'Adad 47, S 8-23.

Al-Raysuniyy, Ahmad. 1999. *Hurriyyah Al-Ra'yu Wa Al-Ta'bir Fi Al-Islam: Al-Majalat Wa Al-Dawabit.* Majallah Nawafidh, Al-'Adad 5, S 6-7.

'Umar, 'Umar bin Salih. 2016. *Hurriyyah Tadawul Al-Ma'lumat: Ru'yah Fiqhiyyah.* Majallah Al-Shari'ah Wa Al-Dirasat Al-Islamiyyah, Majlis Al-Nashr Al-'Ilmiyy, Mujallad 29, Al-'Adad 96.

Thesis & Dissertation

'Abd Al-Na'im, Usamah Ahmad. 2014. *Al-Himayah Al-Dusturiyyah Li Hurriyyah Al-Ta'aqud.* Misr: Jami'ah Asyut, Risalah Dukturah, S. 16.

Al-'Alawiyy Al-Da'jah, 'Umar Muhammad Salamah. 2011. *Haqq Al-Husul 'Ala Al-Ma'lumat Fi Daw'i Al-Qanun Al-Urduniyy Raqm 47 Li Sunnah 2007: Dirasah Muqaranah.* Misr: Kulliyyah Al-Huquq, Jami'ah 'Ayn Shams, Risalah Dukturah.

La'jal, Munirah. 2011. *Al-Haqq Fi Al-Husul 'Ala Al-Ma'lumat Fi Al-Qanun Al-Jaza'iriyy.* Adrar, Al-Jaza'ir: Al-Jami'ah Al-Afriqiyyah, Risalah Majistir.

Al-Tahir, Za'bat. 2014. *Haqq Al-Husul 'Ala Al-Ma'lumat.* Al-Jaza'ir: Jami'ah Qasidiyy Marbah-Warqalah, Risalah Majistir.

Talib, Muhammad Jabir. n.d. *Haqq Al-Husul Al-Ma'lumat Ka Haqq Min Huquq Al-Insan.*

Kulliyyah Al-Qanun, Jami'ah Al-Qadisiyyah, S 1.

إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. "فردانا: المجلة العالمية في البحوث الأكاديمية" لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أوضرر أومسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.